

اليمن؛ شروط جديدة لاستئناف الحوار

■ **حميدي العبدالله**

أكد الناطق باسم حركة أنصار الله، أنَّ الحركة لن تشارك في جولات الحوار التي ترعاها الأمم المتحدة إنَّ لم يسبق ذلك وقف العمليات العسكرية. وأوضح أنَّ ثمة خلافاً جذرياً بين الطرفين حول شروط بدء الحوار. المملكة العربية السعودية وحلفاؤها يرفضون وقف القتال، ويدعون إلى مواصلة الحوار إلى أن يتمّ التوصل إلى اتفاق، وبعد ذلك يتمّ وقف العمليات، أيّ أنهم يريدون التفاوض تحت ضغط النار والحصار على أمل أن يقود ذلك إلى دفع حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي والقوى المؤيدة لهما لتقديم تنازلات كبيرة، باعتبار أن الحصار والقصف والقتال البري هي الوسائل التي يمتلكها تحالف السعودية لتحقيق ما يصبو إليه، لا سيما الجهة عودة النفوذ السعودي إلى المناطق التي خرج منها، ولا سيما في العاصمة اليمنية، وعلى أن يقود ذلك إلى التزام حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي بالتفسير السعودي للتهامات التي نجحت عن حوارات سابقة رعتها الأمم المتحدة، قبل سقوط صنعاء وغالبية مدن الشمال تحت سيطرة تحالف المؤتمر الشعبي المؤيد للرئيس علي عبدالله صالح وحركة أنصار الله.

يبدو أنَّ جولة الحوار الأولى الفاشلة كانت اختياراً لهذه

الاستراتيجية الجديدة المعتمدة من الرياض، حيث لم تصمد حتى

الهدنة الإنسانية التي تقرّر أن تكون مدتها أسبوعاً واحداً، إذ استمرّ

القتال كما استمرّ القصف الجوي على ما كان عليه الوضع قبل

الإعلان عن الهدنة الإنسانية.

حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي أدركا مرامي هذه الاستراتيجية السعودية، ولذلك غيّرا مواقفهما من الحوار. فقبل الجولة الأولى كانا يطالبان بإحوار من دون أيّ شروط، لكن لوحد الآن أنهما يصعدان شروطاً لهذا الحوار، ومن بين هذه الشروط وقف القتال ورفع الحصار، وبعد ذلك يبدأ التفاوض، فهل يتراجع أنصار الله والمؤتمر الشعبي عن موقفهما هذا ويقبلان بالحوار في ظل استمرار القتال؟

لا يبدو ذلك ممكناً لأنهما عرضة لضغوط من قواعدهما الشعبية بسبب الأذى الذي تلحقه الغارات الجوية في مناطق عديدة، ولا سيما المناطق التي تشكل معازل لأنصار الله، مثل صعدة وغيرها. بعض المؤشرات تؤكد أن الأمم المتحدة ومن رعاها الولايات المتحدة الأميركية مدرتان لهذه الوقائع، لذلك بدأتا حملة تجريم الحملة الجوية السعودية ضدّ اليمن، عبر كشف منظمات حقوقية، وهي أذرع للسياسة الخارجية الأميركية، مثل «هيومن رايتس ووتش» التي أدانت السعودية لاستخدامها القنابل العنقودية، والتصريحات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة التي بدأها تحمّل السعودية المسؤولية عن كثير من الكوارث التي حلت باليمن. حملة التجريم هذه هدفها الضغط على السعودية لتكليب موقفها، والالتزام على الأقلّ بهدنة مؤقتة لتمكين الجهود الدولية من تذليل العقبات التي تعترض استئناف الحوار، والأرجح أن تنجح هذه المحاولات في وقت غير بعيد.

إيران «نوية» في المفاوضات السورية

منذ يومين والعالم يتابع الإنجاز الكبير الذي حققته إيران واستطاعت ان تؤكّد على سلميتها ونواياها تجاه حفظ حقوقها من جهة، والإنبات أنّ التقدم العلمي لا يعني خطراً على المجتمعات العربية، وأنّ الجارة الروسية للخليج ليست خطراً داهماً إنما دولة قرار واستقرار لم تخضع لاستفزازات البعض منهم في العمل الدؤوب لعدم التوصل إلى هذه اللحظة، أيّ لحظة التوقيع على بدء تنفيذ الاتفاق النووي الغربي مع طهران رفعا العقوبات الاقتصادية.

تحدّث الرئيس الاميركي باراك اوباما عن أنّ قطع العلاقات مع ايران دبلوماسياً لم يفد مصالح البلدين، وهذا يعني أنّ الرئيس الاميركي ربما يكون نادماً او عائباً مثلاً على ما لحق بالعلاقة بين طهران واشنطن نتيجة قرار وخيار اميركيّين نابعين من الرغبة بالحفاظ على الأمن «الاسرائيلي»، ولو كانت الدرائع غير مقنعة او حتى متجنّبة.

هذا الاتفاق الذي يعتبره البعض في الولايات المتحدة ممّن يؤيدون السياسية «الاسرائيلية» بامتياز، خصوصاً في الحرب الجهوري، الذين استنجد بهم بنيامين نتنياهو في ذلك الخطاب الشهير أمام الكونغرس، معزز للامتحان الأكبر في ايام المقبلة، فهل تستفيد دولة باراك اوباما من مفاعله وتداعياته على باقي الملفات الاقليمية وما قد مثمته من اسهام في انفراجات كبرى على صعيد حلّ الازمة السورية بالخصوص؟ وعلى أيّ حال تدخل إيران طاوله المفاوضات السورية هذه المرة من الباب العريض على بعد أيام من 25 كانون الثاني المخصّص لبحث الازمة السورية، حيث تفرض حضوراً جديداً مباشراً أو غير مباشر بهالة يستمدّ خلفاؤها منها القدرة على دفع هوامش التفاوض لصالحهم أكثر فاكثُر. تدرک روسيا هذه المرة أنّ المفاوضات السورية التي تعتبر واحدة من أصل سلّة حلّ شاملة تطبخ للمنطقة قادرة ان تكون مقدّمة لبحث الملفات العالقة بقدرة إيران النافذة على أكثر من صعيد ودولة، أبرزها في سورية والعراق واليمن، وعلى هذا الأساس فإنّ فرض الشروط الإيرانية على الطاولة باتت الأكثر إمكانية وحضوراً، والحلف الروسي الإيراني السوري يحضر من موقع القوة التي لا يمكن معها للحلف الاميركي المقابل الحديث عن إخضاع لشروط او حتى الحديث عن إسقاط الرئيس الاميركي بشار الأسد، وهو الأمر الذي اصبح منسياً.

حضور إيران النووية على طاولة المفاوضات هو حضور غير مباشر لحلفائها وتخصير لفرض شروطهم من دون قلق التنازل، او حتى الانحياز وراء تسويات جزئية، فإيران التي كانت حذرة من نصب أفخاخ تستدرجها إليها لإفساد تنويع التوقيع على الاتفاق النووي تواجه العالم من مبدأ الحقوق والقانون والورقة الموقعة دولياً والاتفاق الكبير الذي فرضه بدء التنفيذ نتيجة سلمية والتزام كاملين من ايران احتراماً وخياراً لإظهار حقوق الشعب الإيراني كحقّ مقدس لن تسمح بالعبث فيه من باب أيّ كيدية أو انتقام.

«توب نيوز»

إيران نموذجاً

صمّمت إيران بأنّ حجمها الاقتصادي والسكاني والحضاري والثقافي، أيّ التاريخي والجغرافي، يؤهلها لدخول نادي الكبار، فخطتها ورصدت الموارد واتخذت القرار وعقدت العزم وتحملت الضغوط حتى بلغت الهدف.

- تقول للتحزب الإيرانية أنّ الشعوب الحية عندما تتوافق لها قيادة تعمل وفقاً لقواعد العلية والسياسة والاقتصاد لا يقف الدين عائقاً بينها وبين

العصرية، وأنّ الإرادة الحرة والمستقلة والحكمة والعقل ليست نتاج الغرب وحده.

فتبت إيران عند سياساتها الإقليمية وتحالفاتها، وخصوصاً موقفها من «إسرائيل» وخيارها المقاوم، وتبنّت موقع حليفها سورية وحزب الله، ورفضت المساومة على أحرار اليمن والجزيرة والخليج، ورفضت تنويع نموذج «الإخوان» التركي زعيماً للعالم الإسلامي بعضويته في الأطلسي وعلاقته المضادة بـ«إسرائيل».

تحملت إيران شعباً ودولة عقوبات قاسية وحصاراً قاتلاً، واختارت الصمود والانتعاش اللذاتي وطوّرت اقتصادها، وضمت في ملف التطور التقني في الشق النووي وسواء، حتى انتزعت اعتراف العالم بدخول نادي الكبار.

- تقول للتحزب الإيرانية إنّ الشعوب الحية إذا تحكمت وصدمت وواجهت

دفاعاً عن حريتها وحقوقها، تستنزع اعتراف خصومها، وسيروضع أعداؤها للاعتراف بمكائنها.

- بالمقارنة مع العرب تقدّم إيران نموذجاً.

التعليق السياسي

البناء

«أونروا»... بين الإغاثة والسياسة؟

■ **رامن مصطفى**

الحركة الصهيونية، انطلاقاً من مؤتمرها الأول في بال بسويسرا العام 1897، وظفت كل إمكانياتها من أجل هدف استراتيجي هو الاستيلاء على فلسطين وطرد سكانها الأصليين. والعمل على توطينهم في أماكن شتاتهم الجديدة. ولأجل هذا الهدف نشطت الحركة الصهيونية بين عامي 1918، أي بعد عام على «عد بلفور»، المشؤوم، ولغاية العام 1944، في إرسال البعثات لاستطلاع الجوار الفلسطيني في خطوة مهدت لها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين وتوطينهم في العراق والجزيرة السورية.

وقد عبر الصهيوني يوسف فايتس عام 1937 بالقول «إن الهدف في تطبيق اقتراح لجنة بيل هو إنقاذ عدد العرب وتوزيع الأرض المملوكة والمزروعة من قبلهم، وتحريرها من أجل إسكان اليهود مكانهم». ففي العام 1948 تمكنت العصابات الصهيونية بمساعدة كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتواطؤ العديد من الأنظمة العربية آنذاك، من طرد الشعب الفلسطيني من أوقطالع من أرضه إلى دول الجوار الفلسطيني. وسارعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تأسيس منظمة «اونروا»، في التاسع من كانون الأول من العام 1949 تحت القرار رقم 302 بهدف تقديم الإغاثة العاجلة للاجئين الفلسطينيين. واللافت حينها أنّ قرار التأسيس استنوع:

1 - بقرار لاحق حمل الرقم 393، طلب من «اونروا» بموجبه أن تعمل على دمج اللاجئين في اقتصاديات المنطقة، وهذا يعني خطوة على طريق دمجهم وتوطينهم في الأماكن التي لجأوا إليها بعدما الحقت فيها مهمة التشغيل. مما يعني دفع الفلسطينيين الذين لا يرغبون في العودة إلى وطنهم أن يتمّ توطينهم حيث تواجدوا.

2- تحديد مدّة عملها بثلاث سنوات، يجري التجديد لها.

3 - استثناء وكالة «اونروا» الوحيدة من جميع منظمات الأمم المتحدة في اعتمادها على الدول المانحة، بحيث لا تعتمد في تمويلها على الأمم المتحدة من خلال موازانات ثابتة، وبذلك تبقى مرتبطة لهذه الدول التي تعمل وفق إيقاع الرؤى «الإسرائيلية» على حساب قضيتنا وعناوينها الوطنية.

والمتّنع لسبب على «اونروا» ومنذ إنشائها كيف أنّ الخط البياني لتقديمتها أخذ في التراجع حسب التطوّرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والعربية

السياسية من أجل إنهاء ما باتوا يسمّونه بـ«النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي»، وتحديدا منذ التوقيع على «اتفاق أوسلو» العام 1993، الذي مثل التوقيت المناسب لـ«إسرائيل» من أجل إنهاء عمل «أونروا»، من جانب و«الإسرائيليين» من جانب آخر، تحت ذريعة أنّ هذه المفاوضات أحد أهمّ عناوينها ملف اللاجئين بالإضافة إلى القدس... هذه المفاوضات التي اتفق على الشروع بها بعد انقضاء مرحلة الحل الانتقالي في العام 1998، أي بعد خمس سنوات من التوقيع على «اتفاق أوسلو».

وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية «الأقصى»، أصبح من المتعذر على الدول المانحة أن تمرّر قرار وقف عمل «اونروا»، ولكنهم فعلاً من الخطوات الأيّلة في الوصول إلى هذا المبتغى نتيجة الضغوط التي تمارسها «إسرائيل»، عبر لوبياتها المنتشرة في العديد من الدول المؤثرة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، التي امتنعت ومنذ التوقيع على «اتفاق أوسلو» من التجديد للقرار الأممي 194 الخاص بعودة اللاجئين، والذريعة أنها لا تريد أن تتدخل في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» بما يخص ملف اللاجئين. وهي اليوم أيّ الإبرة الأميركية بصدد الشروع بإعادة التعريف باللاجئ الفلسطيني، أيّ أنّ اللاجئين هم من هجروا العام 1948، بمعنى أنّ ذلك لا يشمل الأبناء والأحفاد وأبناء الأحفاد.

وما نشأه وعنايشه من خطوات وإجراءات وقرارات تصدر عن إدارة «اونروا»، ما هو إلاّ تفعيل للتوجهات السياسية للدول المانحة نحو إنهاء عمل وكالة «اونروا»، وهذا ما عبر عنه بشكل واضح الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران من العام الماضي في قوله: «أنه لم يكن من المتوقع أن تعيش أونروا لمدة 65 سنة، لأنّ تفويضها عند تأسيسها كان لمدة ثلاث سنوات فقط». من هذه الخلفية نجد كيف تتم عمليات التسريع في الانخفاض الحاد لحجم التقديمات وعلى مختلف عناوينها في الإغاثة والطبابة والتعليم وسياسة دمج الصغوف وحتى المدارس الخ... والتراجع عن التوظيف بصفة الدائم لصالح العقود المؤقتة، ووقف العمل ببرنامج الإغاثة الخاص بمخيم نهر البارد، لتستكمل الخطوات اليوم في قرارات المدير العام لـ«اونروا» في لبنان السيد ماتيويس شمالي بإبقائها هيئة تبرعاتية والطيابة، على الرغم من أنّ الموازنة

المخالب السعو- وهاية القدرة... أو أن القصّ



هذا ما أنتجه الفكر الوهابي

■ **د. حسام الدين خلاصي**

إعلان الحرب على المنطقة والعالم لاحقاً عبر العقل الصهيوني المتعصب باللسان العربي المزيّف والمتنكر والمتمثل بسلالة آل سعود المتأصلة أميركياً وبريطانيا في المنطقة منذ النشوء الأول لها، تطوّر الموقف السعودي بصورة لافتة من مرحلة طرح مبادرات للسلام مع الكيان الصهيوني عبر مؤتمر الامة في بيروت إلى التدخل العسكري المباشر والسافر في العراق والمسلمين والمسيحيين علناً في المنطقة (منطقة الشرق العربي).

لقد بات واضحاً للجميع كيف تحرّش وتغلغل الفكر الوهابي دينياً بدول إسلامية عديدة وأوروبية مختلطة بتسهيل من الموساد الصهيوني والمخابرات البريطانية وقسم مهمّ من الـ«إ.ف. بي. أي» وبأموال لا تعدّ ولا تحصى، وكيف أنه زرع خراباء عبر الزمن والتي عرفنا منها (إخوان مسلمين + سلفية جهادية + القاعدة + حركات تحرر وطنية إسلامية مثل حماس + بوكو حرام + وصول إلى جبهة النصرة وتطبيق دأش) والتي كلها ذات منبث فكري واحد واضح ألا وهو الوهابية التكفيرية (الإسلام المتصهين).

اليوم بالإطالة الجديدة لكل سعود نجدهم في أحدث نسخهم يركضون مسارعين لحرف بوصلة الإسلام والعروية والإنسانية جمعاء عن عدوّها الرئيسي، ألا وهو الصهيونية العالمية، وجعل العدو الافتراضي الجديد هو الدولة التي قامت فيها الثورة على أسس إنسانية قبل أن تكون إسلامية، وهي إيران، ومن الطبيعي أنّ توصف إيران من قبل آل سعود بالدولة الرافضة والمارقة والكافرة والخطرة، وأن يتفق هذا الوصف مع ما يطلفه العدو الصهيوني من مواصفات عليها، لأنّهما سوية في هدف مشترك ألا وهو القضاء على حركات التحرر العقلي والعلمي في العالم، ولأنّ الكيان الصهيوني يعرف أنّ مقفله في المقاومة الذكّية وفي التطور العلمي والصناعي العسكري من قبل دولة أو محور يرضون عددا من الدول أقدمها إيران، لذلك فعلى الدولة الإسلامية (مملكة التنازل) الأخرى والتي تمتلك القنّيلة الإسلامية – بيت الله الحرام) أن تقفل صراعاً دينياً منديها من إيران وأن تستنسخ القوى المتطرفة سابقة الذكر بكل كادرها وقواعدها الشعبية لقتال إيران وكلّ المصالح الإيرانية والدول المتصادقة لإيران، فهي الأخطر على الكيان الصهيوني، لذلك الرضاة السعودية أنّ إيران هي «الدولة الشيعية الكافرة»، وفي هذا جرعة تخفيف لصغار العقول المغترّين في مدارس محمد بن عبد الوهاب المتفولة.

من هنا جاء دور «الربيع العربي» في سورية، ففي سورية فقهام سوري – إيراني قدّم أسس له المفكر والزعيم العربي الراحل حافظ الأسد يوم كان الكل يستغرب هذا التقارب السوري – الإيراني، ولذلك جدت بحث عرى كلّ الفقهام وإسقاط الدولة السورية، وبحث برائن الإرهاب الوهابي لضرب المصالح الإيرانية في المنطقة، والتي تتجسّد في القضاء على الكيان الصهيوني عبر المقاومة وجيش الجمهورية العربية السورية والذي اتفق في الهدف مع إيران منذ 1979.

المخصّصة لذلك لم يطرا عليها أيّ تغيير أو تخفيف (10 ملايين دولار)، وهي في الأصل لا تخفي لسببين، الأول الكلفة العالية للاستشفاء في لبنان، والثاني تزايد أعداد اللاجئين المقيمين، مضافاً إليهم اللاجئين من جانب و«الإسرائيليين» من جانب آخر، تحت ذريعة أنّ هذه المفاوضات أحد أهمّ عناوينها ملف اللاجئين بالإضافة إلى القدس... هذه المفاوضات التي اتفق على الشروع بها بعد انقضاء مرحلة الحل الانتقالي في العام 1998، أي بعد خمس سنوات من التوقيع على «اتفاق أوسلو».

الجميع بات على قناعة بأنّ السبب الإستراتيجي الذي يقف خلف ذلك، هي الضغوط التي تمارس من قبل أعضاء في الكونغرس الأميركي ومؤسسات وشخصيات أميركية و«إسرائيلية» مثل الصهيوني المتشدّد آرييه ألداد، بهدف إنهاء تدريجي لعمل «اونروا» على طريق تصفية عملها، كشاهد حيّ على نكبة الشعب الفلسطيني، في خطوة لنقل المسؤولية للمفوضية العليا السامية لشؤون اللاجئين، التي تعنى بالجيّ الدول المتكوية بفعل النزاعات والحروب وحتى الكوارث الطبيعية. وما يؤكّد ذلك تواطؤ الموفّقين الكبار في «اونروا» مع هذا المسعى، وما كان قد صوّره به أندرو ويتلي مدير مكتب وكالة «اونروا» في نيويورك حول حقّ العودة حين قال: «إنّ على اللاجئين الفلسطينيين أن لا يعيشوا على وهم تحقيق حقّ العودة، ويأنه يجب على الدول العربية أن تحتج على أمكنة لهم في أراضيها لتوطينهم فيها» يأتي في هذا السياق الأمر الذي دفع رئاسة «اونروا» إلى المسارعة يومها إلى التصلل من تصريحات أندور ويتلي.

إنّ السياسة التي تعتمدها إدارة «اونروا» تتساوق تماما مع التوجهات السياسية للدول التي تهيبن على الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفي مقفّمهم أميركا التي توظف في السياسة من أجل تصفية حق عودة الفلسطينيين إلى وطنهم عبر إنهاء عمل منظمة «اونروا» والشاهد الحيّ على نكبتهم. ولا يجوز في هذا السياق استمرار الدولة اللبنانية بوصفها الدولة المضيفة للاجئين الفلسطينيين على أراضيها على صمتها وعدم تحركها في كل الاتجاهات، عبر الأمم المتحدة، والدول المانحة، لأنّ المسؤولية في التحرك ليست فلسفية فقط، وعليه لا بدّ من تنسيق المواقف بين الدول المضيفة لبنان وسورية والأردن من خلال إعيد مشروع تقدّمه به إلى الجمعية العربية من أجل تبنّيته للاجئين الفلسطينيين على أراضيها على صمتها وعدم تحركها في كل الاتجاهات، عبر الأمم المتحدة، عن الهدنة الأممية قران يتمّ فيه تثبيت موازنته «اونروا» علا ببقية وكالاتها التابعة لها، من أجل تحريرها وعدم

إبقائها هيئة تبرعاتية وحرية شعبي.

دائماً لبنان... هو الضحية!

■ **د. سلوى الخليل الأمين***

دائماً الشيطان يكمن في التفاصيل وأزيد وأيضاً بين السطور وعلى الألسنة التي تنثف سومها القاتلة، فمنذ إطلاق الوزير السابق ميشال سماحة بدأت الاعتراضات والخطابات والبيانات تطل من على شاشات التلفزة اللبنانية، مبطنة بالشحن السياسي والطائفي والحقد والعمالة للخارج المتصهين، تنبئ، دون شك، بما لا تحمد عقباه، وهنا لبنان الوطن هو الضحية الناتجة عن تلك الأفعال السوداء.

لقد تناوبوا بفجور فاضح على كيل الاتهامات والتصويب على المقاومة التي حرّرت الوطن من رجس العدو الصهيوني، وحمّت لبنان من إرهاب الدواعش، الذين لو ترك لهم السباح، كما هو مخطط ومنهج في أجدانهم المتأتركة والمتصهينة وأجندات أولئك الزاعقين على القبور، لكانت جوبنها وبعيداً ورحلة وبيروت وكل المدن الممتدّة من جرود عرسال حتى فقش الموج غارقة في دماءها، لأنّ من يسكنها، حسب عقيدة الدواعش، هم الكفار والرافضة والمرتدّون عن هوى قادة الخلافة الإسلامية التكفيرية، الراغبين شعاراتهم الإراهابية، سبباً لبنا دولتهم، التي تجدلها في الساحة اللبنانية مرتعاً.

لها هذا من المستحسن التذكير بالماضي الذي يحاول البعض سنياهه وتجاوزه، فلو عدنا إلى الوراء قليلاً وأجرينا مقارنة بين ما كان يقوم به الرئيس رفيق الحريري، وما تنكبه خليفته في رئاسة الحكومة الرئيس فؤاد السنورة لوجدنا الفوارق متسعة بل سوداوية بامتياز.

في عهد الرئيس الراحل رفيق الحريري حدثت مجزرة قانا فما كان منه إلاّ أن أثار الموضوع عالمياً ومحلياً فارباضاً موقفاً لبنانياً سياسياً موحداً، جعل العدو الصهيوني مندأماً من كل القوى العالمية، خصوصاً في مجلس الأمن، بعكس ما جرى بعد اغتياله في أثناء بره 2006، حين فتحت رئاسة الحكومة التي تولاها الرئيس فؤاد السنورة أبوابها المعترضة على مقاومة المجاهدين في حزب الله للدعوان الصهيوني الكوندالي لبنان، وأبرزها الطلب من وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس خلال زيارتها للبنان، عدم إيقاف الحرب، مع ما نتج عن ذلك من خسائر مادية وبشرية، وتمّ تحميل وزرها لحزب الله، منذ ذلك الوقت، بالرغم من إحران المقاومة النصر على العدو الصهيوني، وتحمل أسطورة ديابات الميركافا في وادي الحجير، وكذلك أسطورة «الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر»، وهو ما اعترفت به لجنة فينوغراد «الإسرائيلية».

هذه الأمور يعرفها كلّ لبناني، إضافة إلى المسؤولين اللبنانيين الذين نغاضوا عن أفعال رئيس الحكومة آنذاك، المناهضة لوحدة الصف الوطني في وجه «إسرائيل»، والتي رعاها التيار الوطني الحر والأحزاب الوطنية حين تمّت حماية ظهر المقاومة في الداخل اللبناني، في الوقت الذي كانت الحكومة ورئاسةها تحاصر رئيس الجمهورية العماد إميل لحود في قصر بعدا، وتعمل على إصدار قانون إعلان تشكيل المحكمة الدولية لمحكمة قتلة الرئيس الحريري دون موافقة رئيس الجمهورية وعبر مخالفة صريحة وواضحة للدستور اللبناني، كما أنّ رئاسة الحكومة وقتها لم تخف تأمرها على مجاهدي حزب الله الصامدين مقابل آلة الحرب «الإسرائيلية» المدمّرة على أرض الجنوب وفي البحر أيضاً، بكلّ ثبات وشجاعة، دفاعاً عن سيادة لبنان واستقلاله وحرية شعبي.

لقد تجاهلوا عن سابق إصرار وترصد الدم اللبناني الذي أريق على أرض الجنوب اللبناني، ووقفوا بالمرصاد ضدّ سلاح المقاومة، ورفعوا أصواتهم غير مباليين بالنصر المؤرّر الذي هزّ العالم كله، متمهين حزب الله باتخاذ قرار السلم والحرب، علماً أنّ قائد المقاومة السيد حسن نصرالله قد أهدى النصر للبنانيين جميعهم ولكل عربي حر وشريف. لكن مع كلّ هذا الاعتدال الوطني، تمادوا في المقابل في غيهم وتحاليلهم بمحاولة التلاعب باتصالات حزب الله اللاسلكية، وحين تمّ التصدي لهم بضربة كفّ ناعمة، أزهقوا أعصابنا بعبارات: القمصان السود، حين هم على معرفة تامة أنّ أصحاب القمصان السود ليسوا أصحاب البيئات السوداء والخطابات المذهبية والشعارات المدسوسة، ولو أرادوا خراب البلد والسيطرة المطلقة عليه، لكان الأمر بيدهم أسهل من شرب الماء، لكنهم أرادوا دغفئة أولئك المتجبرين المتأمرين وكتبه التقارير، الذين ما زالوا يظنون أنّ الرأي الأول والأخير لهم، حين صاحب الحق الأصل ممنوع العودة، لكثرة ما تراكم عليه من ديون هم رعاتها ومسبّوها، بدليل أنهم سرعوا عليه، أيّ على الرئيس سعد الحريري، شراء ما يملك من عملة غفارات، من أجل سداد وائتسب موظفيهِ، وهذا الفعل من جملة مؤامراتهم عليه، التي أغرقوه بها، عن سابق تصوّر وتصميم، طمعا في رئاسة حكومية قد تتوّل إليهم مجدداً... على حين غرة.

كما أنّ اللبناني لا يمكن له أن ينسى أنّ قيام الجيش اللبناني في الدفاع عن لبنان في وجه العدو «الإسرائيلي» أمر واجب الوجوب، لكنه يتطلب رفق الجيش بالسلاح الثقيل والحديث. علماً أنّ كلّ لبناني يدرك حجم المؤامرة على الجيش اللبناني لجهة عدم تجهيزه بأحدث المعدات والأسلحة المتطورة والطائرات البشرية المتميّزة، في الوقت الذي يعلم الجميع أنّ لبنان دولة مواجهة مع «إسرائيل»، ومن واجب الحكومة تجهيز الجيش اللبناني من أجل التصدي لإطاع بي صهيون، الذين تماهوا مع مقولة قوة لبنان في ضعفه، إلى أن شبّبت المقاومة وقلب المعادلة وأثبتت أنّ قوة لبنان في قوته وصموده أمام هذا العدو، الذي ما زال يحلم ببناء دولته اليهودية الصهيونية، التي تمتدّ من الفرات إلى النيل حسب بروتوكولها لتتهم، التي لا يقرأها أو ربما قرأها المسؤول السياسي، الذي يتحفنا على الدوام بخطاباته الرنانة، عند كلّ حدث، المتضمّنة السبّ الزعاف ضدّ المقاومة ورجالها الأحرار، نون أيّ تفكير بما قد يستجدّ من مخاطر، تحرك جماعات الشارع المتطّيف، وتؤذي إلى هلاك الوطن وشرذمة أبنائه والقضاء على أمنه وأمانه... الذي هو على كف عفريت.

لهذا يصحّ السؤال: ترى لمنصلحة من العمل على حياة المؤامرات، ورفع الاستفزازات عقب حادثة إطلاق الوزير السابق ميشال سماحة، وهو السيد الوزير القاضي أليس الشبيطيني بصحة القرار الصادر عن المحكمة العسكرية بحق، علماً أنّ حوادث مشابهة قد حصلت سابقاً، ولا تزال مغرّزة في أذهان اللبنانيين الذين يحرصون على ألا يسقط مخزون ذاكرتهم في مهابي النسيان. لهذا لا بدّ من لفت النظر إلى أن من يبكي على تدهور السلك القضائي في لبنان هو نفسه من أغرقه في متهاتم السياسة ورجالاتها، حين الترقّيات أصبحت سيفا فاعلما على الرقاب، بغض النظر عن الأحيقة التراثية والكفاءة والأهلية الوظيفية التي هي المعيار الأساس لتنبؤ القاضي بصفته المهنية، وبالتالي لا يجوز أن يكون محكوماً لأيّ جهة سياسية مهما علا شأنها أو شأوها. فالقضاء هو مقياس الأمم الحضارية الرقيّة، وهو السيف القاطع الذي من خلاله نستقيم الأمور داخل الوطن، خصوصاً إذا ما نفذ القانون بحيثياته على كلّ مرتكب، كأننا من كان، حتى لو كان مسؤولاً حكومياً باع وأشتري في مسألة الطوابع التي تصدها وزارة المالية، وتمّ تهديده يومها في ما مضى بدخول السجن من في عهد الرئيس الراحل رفيق الحريري... ولكنّ يعلم كيف تمّت صفقة حمايته وحفظ ماؤ وجهه في ظل الوجود السوري في لبنان...

وما قد قوله، أرحموا اللبناني في عقله وضيمره وذاكرته الحية وأعضابه المرهقة من تأمين لقمة العيش والقسط التعليمي وفاتورة المرض والماء والهاتف والكهرباء والضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسم الجوازات الجديدة المستجدة ظملاً وعدواناً، وصقفة تحريك النفقات، والتدخل في القضاء... فالواجب يحتمّ على الجميع ألا يجعلوا لبنان الضحية التي أصبح رأسها على المقصلة... ولا ساعة مندّم.

* رئيسة ديوان أهل القلم